

## مقولة الروح و المادة

يعتمد التجمع القومي الديمقراطي الموحد فلسفة جدلية لمتلازمة فيها إستحالة التجاوز، وهي متلازمة الروح والمادة، حيث إن الروح ستغيب بدون المادة، وكذلك المادة ستغيب حتماً بدون روحها. إذ أن الخلق كله هو مادة وروح، وهو ما تؤكد طبيعة الحياة بما هي عليه من خلية محكومة بعملها الكتلوي الذي ينتج الحركة والطاقة. إن الحيوية تلك تؤكد بطبيعتها القوانين اللازمة للتطور المادي والمعنوي في الإطار الأدمي مشفوعاً بالقدر الإيماني. ويضرب لنا مثلاً التجمع القومي الديمقراطي الموحد بالنموذج العربي الذي لا يخلو من الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين المادة والروح، والدور الحيوي الذي يلعبه الإيمان في الربط بين مختلف مكونات الذات والكون معاً كما يتضح من هذه المقولة:

(وما من قوم خلفتهم الأيام إلا هم فيها بادية، رمالها كاوية. وتلك الهاوية بدار من نعيم خاوية. ذلكم أنتم، فعودوا إلى ربكم إن كنتم به لا تشركون وبالآدمية القومية تؤمنون، ولثالوثها العدل -السلام -الحرية تحملون).

تضعنا هذه المقولة في قلب جدل فكري نظري وفلسفي عميق يحكم البدايات، ويرهن الخواتم أحياناً، ويتحكم في تحديد طبيعة الآفاق، في كل الأحوال. أما أطراف هذا الجدل فمتعددة، وذات طبيعة معنوية أو اعتبارية خاصة لأنها تمثل قيمة رمزية ومثلاً علياً، تفترض ملكة قادرة على استيعاب ما يتجاوز المدركات والمحسوسات ويدخل في نطاق المجردات، ولا تدل على أشخاص بأعيانهم المحدودة في الزمان والمكان وفي ظروفهم المادية والمعنوية، وليست بالتالي، رهينة مصالح فئات أو قوى مخصوصة بها دون غيرها. في حين أن أفق هذا الجدل مفتوح على مبدئية وأبدية الإيمان، وحتميات الإستجابة لدواعيه ومحدداته في مختلف المجالات، الأمر الذي يجعله غير قابل للحصر والتحديد وفق ما تقتضيه مقولات الزمان والمكان بمعناها التقليدي.

القوم في علاقتهم مع الأيام، أي مع الزمن سواء تبدى في تاريخ مضى أو حاضر يصارع من أجل توليد المستقبل من رحم تراكم مكتسباته، وفي معركة رفع التحديات التي يطرحها العالم الموضوعي الذي يتفاعلون مع مشكلاته وقضاياها والتي تساهم، بهذا القدر أو ذاك، في بلورة مميزاتهم الدالة عليهم كقوم ضمن وبين الأقسام الأخرى. أي في رحاب أفق لا يفتأ يتسع بانفتاحه الدائم على آفاق لا متناهية في عمقها ورحابتها. لأنه سيرورة، ومنطق السيرورة منطق جدلي بالتعريف، يتطور بشكل متعرج وليس بشكل خطي مستقيم كما قد يتوهم البعض، خاصة ممن حولوا المنطق الجدلي إلى قوالب جاهزة تلغي الفعل الإنساني في أبعاده الإرادية والإبداعية تحت مزاعم الحتمية التاريخية أو غيرها من الحتميات التي تعدم فعل الإرادة، وتقضي على فكرة التطور ذاتها رغم إدعاء تبنيها والدفاع عنها من حيث المبدأ، وفي المنطلق.

البادية بمثابة قدر مصحوب بوعي ضروراته الذاتية والموضوعية، المادية والمعنوية، قدر

محكوم بشروط التقدم والسمو إلى مستوى القدرة على رفع تحدياته، والإنتصار على إكراهات التحولات المادية والمعنوية المرافقة لكل عملية تقدم نحو الأعلى والأفضل. نحو رسم آفاق جديدة لأقدار الشعوب والأمم التي تتميز بالحياة، وتحرص عليها كما تحرص على ديمومة فعلها في الزمن ضمن قوانين ومحددات الكينونة العميقة للموجودات. جدل العلاقة بين القوم والبدواة من جهة، وجدل إكتساب الرقي والتقدم من جهة أخرى. أي جدل الإستمرارية ضد الفناء، وجدل التقدم ضد النكوص. وبما أن كل جدل ينطوي ضمناً على توتر وشد وجذب بين أطراف المعادلات المحكومة به، فإنه من الطبيعي تشكيل تصور يدرك البدواة في خصوصيتها المميزة، وبلورة رؤية عامة تتعاطى معها باعتبارها، في سياق هذه المقولة، كناية عن الإستعداد الفطري لتحمل التبعات والمضاعفات، والتكيف مع مقتضيات المعاناة في دروب الترقى في مراتب إكتساب الحضارة على مر العصور. وقد تم تشبيه المكابدة على هذه الطريق بمواجهة رعاة الصحاري الحفاة لرمال البيداء الكاوية حيث لا يستقيم الخطو، ولا تلوح في أفقها "دار نعيم" يتم الركون إليها واللجوء إلى فيها بعد قطع مفازاتها الملتهبة، لإلتقاط الأنفاس وإستجماع القوى وإستعادة القدرة على المضي قدماً نحو الربوع المقصودة أصلاً من تحمل وعتاء الترحال على مر الأيام وتوالي فصول القر والحر، أي بكلمة أخرى، بلوغ غاية عبور الفيافي ومجابهة مخاطرها القاتلة في جل الأحيان إن لم يكن في كلها، إذ في هذه الحالة تنتقي جدوى المسعى ويبطل مفعول الجهد في كل الاحوال. وهذا عين العبث الذي لا يدعمه منطق ولا يدعمه برهان ولا تسنده مصلحة حالة أو مبتغاة ومتوخاة.

إن واقعنا اليوم أشبه ما يكون بواقع قوم في مستهل بداوتهم يواجهونها وهم عزل من أي سلاح اللهم ما يتوفر لديهم من ردود فعل الدفاع الذاتي عن النفس التي تولدها غريزة المحافظة على البقاء، والصراعات التي تتمخض عنها، وتؤدي إليها، في آن واحد. إنها حالة الفطرة في أدق تفاصيل تعقيداتها وقسوتها التي لا توحى بها مفردة الفطرة التي يتم النظر إليها عادة باعتبارها عين البساطة والبداهة. والحال، أنها على عكس هذا الذي يبدو لأنها لا تخرج عن أحد الإحتمالين الأساسيين التاليين: فإما أن تؤدي إلى الخروج من دائرة السكون والإنفعال السلبي بالأشياء، أو أن تظل حبيسة عناصرها المكونة الأولى فيستولي عليها الجمود وتفقده، وبالتالي، مقومات الصمود والإستمرارية أمام مختلف التقلبات التي ترافق عمليات التفاعل مع مكونات المحيط المناوىء في أغلب الأحيان، ولا يكون للقوم حينئذ أدنى وجود أو حتى أي حظ في إمكانه في يوم من الأيام. الفطرة هنا إذن هي بؤرة صراع الوجود والإستمرارية والرقي، لذلك ينبغي النظر إليها من حيث هي حركة دائبة لجعل الحياة ممكنة للفرد والقوم على حد سواء. قد يتم وصفها بكونها طفولة الكيانات القومية والجماعات الإنسانية بما تؤشر عليه من هشاشة في التكوين المادي والروحي، وضعف في المناعة الأساسية لمقاومة طوارئ الأمراض وإكراهات النمو، ومتطلبات التكيف مع شروط المناخ العام غير الملائم في الأغلب الأعم، مما يتطلب السهر والرعاية الخاصة الكفيلة بتجاوز مناطق الخطر، ومزالق الانحراف عن الطريق القويم. ماذا تعني عبارة القوم الذين خلفتهم الأيام في هذه المقولة؟ إن السياق العام الذي تندرج فيه

ضمن مقولتنا هذه يسمح بالتركيز على هذه الفرضية الأساسية: كل قوم مرتبطون، من حيث النشأة والتطور، بمحددات تاريخية وثقافية وتربوية تترك بصماتها على مجمل مميزاتهم، وتشترط علاقاتهم بالطبيعة أولاً، وبغيرهم من الأقوام والجماعات البشرية ثانياً. إن الإشتراك في تلك المقومات هو الذي يمكن إعتباره الروح الخاصة للقوم والأمة إلا أنها روح لا تنفصل في جوهرها عما يضيف الطابع المحدد للأقوام الأخرى، وهو ما تعنيه في الواقع نظرية الأدمية القومية، كما سيتم توضيحه عند التعرض لأهم مرتكزاتها وأركانها، وهي ثالث العدل- السلام - الحرية.

لقد تم الحرص في المقولة على إثارة موضوع العودة إلى الله بعد توصيف الحالة السائدة، وفي معرض العمل على الإستجابة لمقتضياتها بما يسمح بتجاوز سلبياتها، ذلك أن الحديث عن العودة يتضمن في حد ذاته تقويماً معيناً للمسيرة والمسار، إنه حكم صريح وواضح بمعاينة الإنحراف مما اقتضى ترجيح الدعوة إلى العودة إلى حالة السواء والصواب، وحديث العودة هذا ليس يتيماً في السياق الفكري النظري لهذه المقولة، بل تردد في أكثر من مقولة من المقولات الفكرية والنظرية التي تمت معالجتها في كتابنا "نحو تجديد الفكر القومي"، والتي أردنا لها أن تؤطر مجمل التفكير في القضايا الجوهرية للفكر المعاصر ومختلف تجلياته الإيديولوجية والسياسية، وخاصة عند إعادة النظر في مجمل المفاهيم والمقولات التي أطرت الفكر القومي التقليدي في مختلف الفضاءات الإقليمية والدولية.

لكن لا ينبغي حمل هذا التردد المتعدد على محمل التكرار، وإنما ينبغي أخذه على محمل التأكيد المتجدد على عبارة هي بمثابة الركن المحوري، إن لم تكن كلمة السر، الأولى والأخيرة، في الربط الدائم بين حلقات البدايات والعيان والخواتم التي ترسم في أفق يتجدد، ويتم رسمه وإعادة رسمه، بإستمرار. إذ هناك بالتأكيد، وكما يدل على ذلك سياق بلورة صيغة المقولة، إنحرافاً ما يقتضي منطوق الأشياء وضع حد له، وعدم الإستمرار على طريقه، والعودة إلى حالة الإستقامة. هناك خلل ينبغي إصلاحه، والقطع مع أسبابه، وحماية القوم من مضاعفاته السلبية. وهناك أيضاً، وأيضاً، جديد مستمر ينبغي ملاءمته مع مقتضيات الأصل، ومتطلبات الأهداف الضمنية أو الصريحة للقوم المعني بتأمين عمليات الانتقال بين الحدود المعلومة والحدود المفترضة في الزمان والمكان، أي إقامة الأسس والقواعد التي يتم بها تصويب اتجاه الفعل والممارسة عند بروز مستجدات تقتضي المبادرة والتجديد في التعاطي معها، لكن بما لا يشكل قطيعة تناقضية مع القواعد والأصول المعتمدة. أي بعبارة أخرى، ضرورة التوافق والتلاؤم بين المقدمات والنتائج شرط الانسجام والاتساق في كل منطوق سليم على اعتبار أن الخلل في المقدمات الأساسية ينجم عنه تهافت أكيد على مستوى النتائج مما يبطل مفعول أي جهد بهدف الإصلاح ما لم تتم معالجة الخلل الأصلي.

قد تكون العودة إلى الأصل الأصل، وقد تكون إلى الأصول الفرعية التي وقع عندها الزيغ والإنحراف عن الطريق. المقولة نصت على طبيعة العودة وإعتبرتها عودة إلى الله. وبطبيعة الحال، فإن العودة إلى الله هنا هي العودة إلى الأصل الذي ينبغي إعتماده في تحديد مسيرة

الخروج من دوائر التيه المادي والمعنوي، لمواصلة مسيرة التطور والبناء. هو إعادة الإمساك ببوصلة الإيمان الهادية إلى سواء السبيل، ضامن وحدانية الرب، وعدم الإشراف به، وإعادة استحضار الأدمية القومية التي بها يستكمل الإيمان شروطه، لأنها تعني الإيمان بخلق الله والحكمة التي أودعها في هذا الخلق، وهذه مستويات مترابطة من الإيمان لا يمكن الفصل بينها دون الإخلال بمقتضيات وشروط الإيمان ذاته.

وهذا يعني أن هذه العودة ليست ممكنة الحدوث إلا لمن توفرت له أسبابها، واجتمعت له شروط إمكانها، وفي مقدمتها الإيمان بالله تعالى مفتاح كل إيمان آخر على أي مستوى من المستويات الأخرى. الإيمان إذن، هو شرط إمكان العودة السليمة إلى الأصل الخالص من كل شوائب الإرتكاب والإرتياب.

قد تعاملت المقولة مع هذا الإيمان باعتباره بدهيا بالنسبة للمؤمن، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لمن يلحد به، وينكر أسسه، ويجادل في براهينه الصريحة الدامغة، ويجدد دواعيه. لقد تعاملت هذه المقولة مع هذا الإيمان بنوع من الجزم والحسم الذي لا يتطلب الإسهاب في الشرح، والإطناب في استحضار التفاصيل على أساس البدهية التي تتجلى فيه، ولا يقبل الجدل والمماحكة اللفظية في التعاطي معه لضيق مجالات تأويل القول فيه والتكهن حول غاياته. لكن ما أن طرحت المقولة مسألة الأدمية القومية حتى دخلت بوابة التدقيق في أركانها ودعائمها التي تشكلها، وتدل عليها مفاهيم العدل - السلام - الحرية. فأي دلالة تكون لحمل هذه المفاهيم المقرونة على الدوام بالأدمية القومية؟ يمكن هنا الوقوف عند عدد من الدلالات الرئيسية وفي مقدمتها:

**أولاً، عدم إكمال مفهوم الأدمية القومية من دون توافر هذه الدعائم في مختلف أبعادها** حمل هذه المبادئ يعني اعتمادها وتبنيها، أي نشرها والدعوة لها على أوسع نطاق حتى تصبح مبادئ مشتركة. إنه الإضطلاع بأمانتها وقدرة عائق القوم على تحمل متطلبات وتبعات هذا الحمل على الكاهل. وبطبيعة الحال، فإن القدرة على التحمل مرتبطة بمدى الإيمان الحاصل في القلوب، ومستوى قوة الإرادة على تفعيل هذا الإيمان في مختلف مناحي الحياة الخاصة والعامة، والقدرة على مجابهة جاحديه على المستويات المادية والمعنوية المباشرة وغير المباشرة لأن الإيمان فعل وإبداع، ولا يحول دون كونه كذلك غير خصائص فيه، ووهن في إرادات الذوات التي تعاني من هذا الخصائص بهذا القدر أو ذاك، والتي تتميز بعجزها عن مقارنة الملحدين به والمنكرين له وتكريس جهودهم لبثه في الناس بمختلف الوسائل وفي سائر المناسبات.

العدل أمانة في عنق الإنسان الفرد به تستقيم أحواله، وتؤمن عاقبته، وهو أمانة لدى السلطة السياسية لأنه أساس الملك، وقاعدة الحكم وركنه الرئيسي. وهو أمانة في عنق المجتمع متمثلاً في سائر مؤسساته. وعلى هذا المستوى فإن إقامة العدل وتحصين مبادئه ضد كل ما يعكر صفوها، ويحول دون ممارسته في مختلف مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو فرض عين، وليس فرض كفاية كما هو حال بعض المبادئ أو الواجبات التي إذا قام بها والتزم بها البعض سقط الطلب عن الباقي.

السلام أمانة في عنق الإنسان الفرد، كما في عنق الحاكم، وهو أمانة تطوق المجتمع بأسره لأن سلامة المجتمع تقتضي توافر السلام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي لمكونات

المجتمع دون استثناء، ذلك ان الاستثناءات، على هذا المستوى، طعن في مدارك الانسان ووعيه بحيوية السلام الوطني، شرط المساكنة والتعايش والابداع الجماعي في مختلف المجالات. ويمكن إبراز الأهمية الخاصة التي يحتلها السلام في حياة المجتمعات من خلال الإشارة إلى أن خوض الحرب من أجل إقامة السلام أو الدفاع عنه وتحصينه في وجه أعدائه قد يكون واجب الوقت، خاصة عندما تكون هذه الحرب شرط إستتباب أو وجود وتحقيق السلام الذي تهدده الفوضى من كل جانب. السلام الإجماعي، الوطني، السلام الإقليمي، السلام الدولي، السلام الإنساني، سلام الأدمية القومية العادل والحر هو الذي ينبغي أن يكون محور الفعل الانساني على هذا المستوى ليكون حقا التجسيد الفعلي لانتمائه كمفهوم إلى ثالث الأدمية القومية الواحد: العدل- السلام- الحرية.

الحرية مبدأ يختم مفاهيم هذا الثالث المفاهيمي ويشكل نقطة انطلاق إستعادة الارتباط بعضها ببعض الآخر ليس في مضامينها ودلالاتها فحسب وإنما أيضا في صيغها، على اعتبار أن العدل - السلام- الحرية مكونات عضوية متلازمة لا تقبل الفصل والتجزئة والبت. الحرية وحالة البداوة صنوان. هناك أكثر من خيط ناظم بين الحرية والفضة، كما أن علاقة الحرية بالعدل وعلاقتها بالسلام علاقة تلازم من منظور القومية الأدمية كنظرية مبدعة في ضبط إيقاع الترابط بين هذه المفاهيم الأركان التي تؤسس لممارسة قومية متميزة. التلازم يعني ترابط مكونات ووحداية الثالث لا تعدده كما قد توحى بذلك العبارة لأول وهلة، والتلازم يعني تصوراً كلياً وشمولياً للعناصر المتلازمة رغم إمكان تصورها في أبعادها الخصوصية لكونها مفردات تتمتع بنوع من الإستقلالية والتفرد، إلا أنها لا تقي بالمعنى المضمن في مفهوم الأدمية القومية إلا في حال التعاطي معها في كليتها وشموليتها. أي ان منطلق عزل بعضها عن البعض الآخر منطلق إختزالي ومبتور بالتعريف حتى في الوقت الذي ينبغي فيه الإعراف بإمكان التعرض لمكوناتها إنطلاقاً من تمايز جدلي ومنهجي بينها، لكن هو بالتأكيد دون مستوى القطيعة والتفرد.

**ثانياً، الإيمان بالله هو شرط وجود أصلي وجوهري بالنسبة للأدمية القومية**  
الإيمان شرط وجود في المبدأ والمنطلق لإستحالة وجود المشروط في غياب الشرط. أولوية الشرط على المشروط مرتبطة بالأسبقية المنطقية بطبيعة الحال، غير أنها مرتبطة أيضاً بالأسبقية الوجودية التي تجعل المشروط تابعا لمقتضيات الشرط وضوابطه في جميع أحواله. مثله في ذلك مثل العلة في الأحكام الشرعية التي تدور مع المعلول وجوداً وهدماً، كما يقول علماء الدين خاصة في مجال إستنباط الأحكام على قاعدة مبدأ القياس. والعلة هنا هي وحدة القياس والجوهر الذي يقوم عليه الحكم. وهذا هو شأن الإيمان الذي يمكن إعتبره مناط الحياة ذاتها سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع والجماعة القومية أياً كانت ظروف معيشتها الخاصة.

ثالثاً، إستحضار الأصل أساس ضبط المسيرة والمسار على مختلف المستويات بالنسبة للإنسان.

فالأصل ليس أصلاً فحسب، بل هو المحدد الأساسي للهدف والغاية أيضاً. لكن بأي معنى؟ فمن حيث هو محدد أساسي يتم النظر إليه كقاعدة يبني عليها، ومن حيث هو هدف وغاية يشكل قمة ذلك البناء التي تتحول هي كذلك إلى قاعدة لبناء جديد وهلمجراً. إن إستمرارية عملية البناء هذه لا تتوقف عن التطور في تصاعدها نحو الإكتمال، حيث تشكل مشهداً جمالياً يهيمن على كل مكونات الوجود يوم تكون الأدمية فعلاً للإنسان، وهدفاً له بحد ذاتها حيث دائرة الوعي الذاتي في رحلة المجهول، واستحضاره قدراً من الإبداع والجمال.